الأمم المتحدة S/2014/485

مجلس الأمن

Distr.: General
11 July 2014
Arabic
Original: English

التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣)

أولا - مقدمة

١ - طلب إليّ مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣)، أن أقدِّم إليه تقريراً كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بالمسؤوليات المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويغطي هذا التقرير أهم التطورات السياسية والأمنية المتصلة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريري المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤ (S/2014/190).

ثانيا - موجز لأهم التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف - التطورات الداخلية

٢ - منذ تقريري السابق، دخلت الحالة الأمنية المتدهورة أصلا في العراق منعطفا مفاجئا نحو الأسوأ عندما سيطر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وعناصر مسلحة أخرى على مدن وبنى تحتية رئيسية في المحافظات الشمالية الغربية والشمالية الوسطى للعراق، ولا سيما في محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وديالى، مما تسبب في الكثير من الإصابات بين المدنيين ومن حالات التشريد، وأثار قلقا بالغا بشأن حقوق الإنسان. وجاء هذا التدهور السريع في الحالة الأمنية في أعقاب انتخابات مجلس النواب في ٣٠ نيسان/أبريل. ولا تزال المفاوضات جارية لتشكيل حكومة جديدة.

150714 150714 14-56917 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحالة السياسية

٣ - أظهرت الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية حماسا للمشاركة في العملية الانتخابية رغم وجود انقسام واضح في صفوف بعض الائتلافات العراقية الرئيسية. وتنافس ما مجموعه ٠٤٣ ٩ مرشحا مسجلا، ينتمون إلى ١٠٧ كيانات وائتلافات سياسية، على ٣٢٨ مقعدا في مجلس النواب، بالمقارنة مع ٠٠٠ ٦ مرشح، ينتمون إلى ٨٦ كيانا وائتلافا سياسيا، تنافسوا على ٣٢٥ مقعدا في عام ٢٠١٠. وقد شابت الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية، التي جرت على مدى الفترة من ١ إلى ٢٩ نيسان/أبريل، حوادث تخويف واعتداء على بعض المرشحين والحملات، بما في ذلك هجوم معقد استهدف تجمعا سياسيا في بغداد في ٢٥ نيسان/أبريل وأسفر عن مقتل ٣٥ شخصا وجرح ١٠٢ آخرين.

٤ - وفي يوم الانتخابات، أدلى نحو ١٢,٦ مليون عراقي بأصواتهم في ٦٦٧ ٢ مركزا من مراكز الاقتراع المنتشرة في جميع أنحاء البلد. ولم تتمكن بعض مراكز الاقتراع من فتح أبوابها لأسباب أمنية، غير أن نسبتها أقل من ١ في المائة. وأجري تصويت خاص لأكثر من مليون من أفراد قوات الأمن في ٢٨ نيسان/أبريل، في حين أجري تصويت في الخارج في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل في ٢٠ بلدا، بمشاركة ٥٣٩ ١٦٥ من العراقيين. واتخذت ترتيبات خاصة بالمشردين داخليا. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أجريت أيضا انتخابات مجالس المحافظات في أربيل ودهوك والسليمانية، والتي كان مقررا إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٥ - وعلى الرغم من الحالة الأمنية الصعبة، فإن نسب المشاركة في جميع عمليات التصويت اعتُبرت عالية وأكدت استمرار التزام العراقيين بالعملية الديمقراطية. وشهد التصويت الخاص مشاركة ٧٧ في المائة من الناخبين الذين يحق لهم التصويت، في حين قام ٦٢ في المائة من الناخبين الذين يحق لهم التصويت بالإدلاء بأصواتهم في انتخابات مجلس النواب. ونظرا للحالة الأمنية، فقد كانت نسب المشاركة في أدنى مستوياتها في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى، حيث بلغت في المتوسط ٥٤,٥ في المائة. وبلغت نسبة المشاركة عموما في انتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان ٧٦ في المائة.

٦ - وفي ١٩ أيار/مايو، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق النتائج المؤقتة لانتخابات مجلس النواب، عقب الانتهاء من عملية إدخال البيانات. وبعد البت في ٠٧٠ ٢ شكوى و ٨٣٩ طعنا، صادقت المحكمة الاتحادية العليا على النتائج النهائية في ١٦ حزيران/يونيه.

٧ - ووفقا لهذه النتائج، برز ائتلاف دولة القانون كأكبر كتلة برلمانية بعد فوزه بـ ٩٢ (٢٨ في المائة) مقعدا من أصل ٣٢٨ مقعدا في مجلس النواب. وأمّنت ائتلافات

الأحرار والنُّخَب والشراكة الوطنية ٣٤ مقعدا (١٠ في المائة)، في حين فاز ائتلاف المواطن بـ ٢٨ مقعدا (٨ في المائة). وحصل كل من الائتلافين السنيين متحدون والوطنية على ٢٢ مقعدا (٧ في المائة)، في حين حاز ائتلاف العربية ١٠ مقاعد (٣ في المائة). وفي غضون ذلك، فاز حزبان كرديان رئيسيان، هما الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، بـ ١٩ مقعدا (٦ في المائة) لكل منهما. وفازت حركة غوران، التي حازت ثاني أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية لإقليم كردستان التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بتسعة مقاعد (٣ في المائة). وتوزعت المقاعد المتبقية، البالغ عددها ٧٣ (٢٢ في المائة)، بين أكثر من ٢٠ من الائتلافات والأحزاب الأخرى، بما في ذلك ثمانية مقاعد مخصصة للأقليات المسيحية والشبكية والتركمانية.

٨ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أصدرت رئاسة العراق مرسوما يدعو إلى عقد الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب في ١ تموز/يوليه، أي في غضون ١٥ يوما من التصديق على نتائج الانتخابات، وفقا لما ينص عليه الدستور. وفي ١ تموز/يوليه، عقد مجلس النواب جلسته الافتتاحية. وحضر الجلسة ٢٥٥ نائبا من النواب المنتخبين حديثا، البالغ عددهم ٣٢٨، فتحقق بذلك النصاب القانوني. وستعقد جلسة ثانية في ٨ تموز/يوليه. وبمجرد انتخاب رئيس المجلس ونائبه، يقوم المجلس بانتخاب رئيس الدولة ونائبين للرئيس في ظرف ٣٠ يوما من انعقاد مجلس النواب. وفي غضون ١٥ يوما من انتخاب الرئيس، يعهد هذا الأخير لرئيس الوزراء المكلف، وهو مرشح أكبر كتلة برلمانية في المجلس، بمهمة تشكيل مجلس الوزراء في غضون ٣٠ يوما. وأخيرا، يصوت مجلس النواب لمنح الثقة لرئيس الوزراء المكلف ومجلس الوزراء والبرنامج الوزاري.

٩ - وفي ٢٢ أيار/مايو، أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج المؤقتة لانتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان. وفاز الحزب الديمقراطي الكردستاني بـ ٣٤ مقعدا (٤٢ في المائة من مجموع المقاعد، ١٢ منها في أربيل وثلاثة في السليمانية و ١٩ في دهوك)، في حين فاز الاتحاد الوطني الكردستاني بـ ٢٠ مقعدا (٢٥ في المائة من مجموع المقاعد، ستة منها في أربيل و ١١ في السليمانية، إضافة إلى مقعد من المقاعد المخصصة وفق نظام الحصص، واثنين في دهوك)، وفازت حركة غوران بـ ١٧ مقعدا (٢١ في المائة من مجموع المقاعد، أربعة منها في أربيل و ١٢ في السليمانية وواحد في دهوك)، وفاز الاتحاد الإسلامي الكردستاني بستة مقاعد (٧ في المائة من مجموع المقاعد، واحد منها في أربيل واثنان في السليمانية وثلاثة في دهوك)، وفازت الجماعة الإسلامية الكردستانية بأربعة مقاعد (٥ في المائة من مجموع المقاعد، اثنان منها في أربيل واثنان في السليمانية).

١٠ - وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية لإقليم كردستان التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عُيّن يوسف محمد الصادق، من حركة غوران، رئيسا للبرلمان، وجعفر إبراهيم، من الاتحاد الوطني الكردستاني، نائبا للرئيس، في ٢٩ نيسان/أبريل. وفي ٢٠ أيار/مايو، أعاد البرلمان انتخاب نشيرفان برزاني، من الحزب الديمقراطي الكردستاني، رئيس وزراء لإقليم كردستان، واختار قباد طالباني، من الاتحاد الوطني الكردستاني، نائبا لرئيس الوزراء. وقام مجلس وزراء إقليم كردستان الجديد بأداء اليمين في ١٨ حزيران/يونيه.

الحالة الأمنية

١١ - ما زالت الحالة الأمنية في المحافظات الغربية والشمالية الغربية للعراق، لا سيما في محافظتي الأنبار ونينوى، تشكل تهديدا لاستقرار البلد. ففي الفترة من ١٤ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه، قُتل ما لا يقل عن ٠١٠ ٣ من المدنيين وأصيب ٧٩٩ ٤ آخرين بجروح في حوادث عنف مسلح وإرهاب في مختلف أنحاء العراق. وكانت بغداد ونينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك وبابل وواسط المحافظات الأكثر تضررا من العنف. ومنذ بداية الأزمة الأخيرة، وردت أنباء تفيد بارتكاب داعش والجماعات المسلحة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك حالات إعدام بإجراءات موجزة، وقتل المئات من الجنود والمدنيين، وأعمال عنف واعتداء جنسيين ضد المرأة، واختطاف ومضايقة الزعماء الدينيين والأقليات الدينية وغيرهم، وتجنيد الأطفال. وكانت الهجمات الإرهابية تستهدف مباشرة المدنيين والأماكن العامة، بما في ذلك المطاعم والمساجد والأسواق. وفي ١ تموز/يوليه، أفادت البعثة بأنه في حزيران/يونيه فقط، قُتل ما لا يقل عن ٤١٧ ٢ شخصا وأصيب ٢٨٧ ٢ آخرين بجروح في العراق.

١٢ - وفي الأنبار، واصل تنظيم داعش وغيره من الجماعات المسلحة الاشتباك في قتال عنيف مع قوات الأمن العراقية في ممر الفلوجة - الرمادي. وبينما استعادت قوات الأمن العراقية السيطرة على وسط الرمادي، فإن السيطرة على بعض المناطق الواقعة في ضواحي المدينة ظلت تنتقل بين قوات الأمن والجماعات المسلحة. أما الفلوجة فما زالت إلى حد بعيد في أيدي المتمردين.

١٣ - واتخذت أزمة الأنبار بعدا آخر خطيرا عندما استولى مقاتلو داعش على سد الفلوجة الواقع على نهر الفرات في أوائل نيسان/أبريل، فغيروا مسار تدفق المياه. وأدى ذلك إلى حدوث فيضانات كبيرة في منطقة عامرية الفلوجة، مع قطع إمدادات المياه على المحافظات الوسطى والجنوبية للعراق. وتعرض نهر دجلة أيضا لهجوم في ١٦ نيسان/أبريل عندما ضرب تنظيم داعش خط أنابيب نفط بالقرب من منطقة الفتحة

في محافظة صلاح الدين. وأدى ذلك إلى حدوث انسكاب نفطي ضخم أجبر عددا من البلديات على إغلاق محطات معالجة المياه بصورة مؤقتة. وبحلول ٢٢ نيسان/أبريل، كان تنظيم داعش قد وسع نطاق عملياته للسيطرة على سد آخر في منطقة النُّعيمية، وهو سد ينظم تدفق المياه من نهر الفرات إلى الأقضية الواقعة ضمن حزام بغداد، بما في ذلك أبو غريب واليوسفية. وأدى ذلك إلى حدوث فيضانات كبيرة في تلك المناطق، فضلا عن تشريد السكان المحليين وإتلاف الأراضي الزراعية وشبكات الري وهلاك المواشي. وفُتح سدا الفلوجة والنعيمية وأُغلقا مرارا وتكرارا طوال الفترة المشمولة بالتقرير مع محاولة قوات الأمن العراقية استعادة السيطرة على المنطقتين. وفي ٥ أيار/مايو، تمكنت القوات العراقية من فتح قناة جانبية لتخفف بذلك من حدة الفيضانات في أبو غريب.

١٤ - وتجاوزت الأحداث الجهود المتواصلة الرامية إلى إيجاد حل سلمي للوضع في الأنبار، بما في ذلك إعلان رئيس الوزراء المالكي عن مؤتمر بشأن الوحدة الوطنية لإنهاء الأزمة في الأنبار، كان مقررا عقده في ١٥ حزيران/يونيه، باندلاع الأزمة الأمنية والإنسانية الكبيرة التي ما زالت تتكشف أبعادها في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى المجاورة للأنبار. وابتداء من ٥ حزيران/يونيه، شنت عناصر مسلحة بقيادة داعش هجمات على سامراء والموصل وبعقوبة والرمادي، الأمر الذي أدى إلى سيطرتها على عدد من المدن الكبرى، بما في ذلك الموصل وتكريت وحديثة، فضلا عن بنى تحتية أساسية، بما في ذلك مصفاة النفط في بيجي. واستولت داعش أيضا على القنصلية التركية في الموصل واختطفت ٤٩ شخصا، من بينهم القنصل العام. ووردت أيضا أنباء عن حالات إعدام جماعي بإجراءات موجزة لأفراد قوات الأمن العراقية وحالات قتل للمدنيين في هذه المناطق. وشُرّد داخليا أكثر من نصف مليون عراقي من جراء موجة العنف الجديدة هذه. ونشرت حكومة إقليم كردستان قوات البشمركة في مناطق متنازع عليها، بما في ذلك كركوك، عقب انسحاب قوات الأمن العراقية منها.

١٥ - ولوقف تقدم داعش وملء الفراغ الناجم عن تخلي القوات عن مراكزها في مناطق الشمال الغربي المتضررة، دعا رئيس الوزراء المالكي، في ١١ حزيران/يونيه، المتطوعين للتسجيل من أجل القتال إلى جانب الجيش. وهبّ عشرات الآلاف من المتطوعين لتسجيل أنفسهم بأعداد غفيرة استجابة لهذا النداء التعبوي، الذي أعقبته فتوى صادرة عن آية الله العظمى علي السيستاني في ١٣ حزيران/يونيه. وأصدر ممثل السيستاني في وقت لاحق توضيحات تحصر الفتوى في الدعوة إلى التطوع للانضمام إلى القوات المسلحة النظامية. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، دعا السيستاني ساسة العراق إلى التعجيل بعقد جلسة للبرلمان

المنتخب حديثا، ودعا جميع العراقيين إلى رعاية من هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وظلت الجهود السياسية الرامية إلى حل الأزمة محدودة على الرغم من المشاورات الجارية بين مختلف قادة الكتل ورجال الدين، على اختلاف مصالحهم، الذين اجتمعوا مرتين في حزيران/يونيه للبحث عن حلول مشتركة للأزمة الأمنية. وفي ١٢ حزيران/يونيه، لم يفلح مجلس النواب المنتهية ولايته في ١٤ حزيران/يونيه في التصويت على طلب من رئيس الوزراء المالكي بفرض حالة طوارئ، وذلك لعدم اكتمال النصاب القانوني.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل العراق مواجهة تحدي انتظار البت في اعتماد ميزانيته الوطنية لعام ٢٠١٤، بعد مرور أكثر من ستة أشهر على بداية السنة المالية، بسبب الخلافات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بشأن أحكام مدرجة في مشروع قانون الميزانية ذات صلة بأهداف مبيعات صادرات النفط. وفي ٦ نيسان/أبريل، أُنشئت لجنة تمثل الكتل السياسية الرئيسية في مجلس النواب وحكومة إقليم كردستان من أجل التفاوض لعقد اتفاق بشأن الأحكام المتنازع عليها في مشروع قانون الميزانية. وفي الوقت نفسه، فإن غياب الشفافية في النفقات الحكومية يعرقل الاستثمار الداخلي وقدرة العراق على ضمان حصوله على قروض تُعتبر حيوية لبرامجه الإنمائية.

١٧ - وفي ٢٢ أيار/مايو، أعلنت حكومة إقليم كردستان أنها بدأت في تصدير النفط عن طريق خط الأنابيب جيهان إلى تركيا، باستقلال عن شركة تسويق النفط التابعة للدولة العراقية. كما أعلنت أن إيرادات المبيعات ستودع في حساب تتحكم فيه حكومة إقليم كردستان في مصرف هلكبنك في تركيا، وأن خمسة في المائة من هذه الإيرادات ستودع في حساب منفصل للوفاء بالتزامات العراق بموجب قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وفي اليوم نفسه، أدانت حكومة العراق عملية البيع تلك وتحركت باتجاه اتخاذ إجراء قانوني ضد جميع الأطراف المشاركة في نقل النفط أو شرائه أو بيعه.

باء - التطورات الإقليمية والدولية

١٨ - استمر تأثير الصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية على العراق، مع تدفق المقاتلين والأسلحة والإمدادات عبر الحدود العراقية - السورية، ما شكل عاملا مزعزعا للاستقرار في كلا البلدين. وأدت الأنشطة العابرة للحدود التي يقوم بها تنظيم داعش إلى شن هجوم كبير واحد على الأقل من جانب قوات الأمن العراقية داخل الأراضي السورية؛ ففي ٢٧ نيسان/أبريل، هاجمت مروحيات عراقية قافلة إمداد تابعة لنفس التنظيم في وادي الصواب بشرق الجمهورية العربية السورية بينما كانت تحاول دخول العراق. وأشارت التقارير أيضا إلى قيام القوات الجوية السورية يوم ٢٥ حزيران/يونيه بهجمات

ضد المقاتلين في المنطقة الحدودية. وقد أكد رئيس الوزراء المالكي عمليات القصف الجوي في اليوم نفسه ورحب بها. ونجم عن الإنجازات التي حققها تنظيم داعش مؤخرا، عقب الاستيلاء على الموصل في ٩ حزيران/يونيه، سيطرة الجماعات المسلحة على معبري القائم والرابية الحدوديين بين الجمهورية العربية السورية والعراق.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز العراق وجمهورية إيران الإسلامية تعاونهما بشأن المسائل القضائية والاقتصادية. وفي أعقاب زيارة وزير العدل الإيراني إلى بغداد في ٨ نيسان/أبريل، زار رئيس القضاة العراقي مدحت المحمود جمهورية إيران الإسلامية في ١٧ نيسان/أبريل ووقع على مذكرة تفاهم بشأن تنفيذ آخر مجموعة من الاتفاقات القضائية بين البلدين. وفي ١١ أيار/مايو، أجرى نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس ووزير المالية بالوكالة صفاء الدين الصافي مباحثات مع نظيريهما الإيرانيين بشأن التعاون الثنائي في مجال الأعمال المصرفية وتوحيد المقاييس والإعفاء من الضريبة المزدوجة، فضلا عن دعم الاستثمار، ووقّعا عددا من صكوك التعاون الاقتصادي، بما في ذلك بروتوكول ثنائي للتعاون الاقتصادي والاستثمار.

ثالثا - مستجدات الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٢٠ - في الفترة التي سبقت انتخابات ٣٠ نيسان/أبريل، ناقش ممثلي الخاص مع طائفة واسعة من القادة السياسيين والدينيين الحاجة إلى المشاركة البناءة في العملية الانتخابية، وحث الكيانات السياسية أيضاً على احترام استقلال ونزاهة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وأدان أعمال العنف والاعتداءات المتصلة بالانتخابات التي تستهدف السياسيين والمرشحين للانتخابات، ودعا حكومة العراق إلى كفالة أن تكون للمرشحين والناخبين جميعاً القدرة على تنظيم الحملات وممارسة حقهم في التصويت في أمان. وبعد يوم الانتخابات، دعا كذلك جميع الكيانات السياسية إلى الامتناع عن الأعمال والتصريحات التي قد تؤثر على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ومنذ الاختتام الناجح للتصويت، واصل ممثلي الخاص مباحثاته مع القادة السياسيين بشأن الحاجة إلى العمل معا بما يمكّن من التعجيل بتشكيل حكومة جديدة، استنادا إلى برنامج وطني شامل للجميع يرمي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والحكم الديمقراطي والوئام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتعزيز حقوق المواطنين.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص أيضا دعوة جميع الأطراف إلى الإنهاء الفوري للقتال الدائر في الأنبار، ودعا إلى ضبط النفس في العمليات العسكرية الجارية لضمان حماية المدنيين. وفي ١٤ أيار/مايو، قام بزيارة أبو غريب لتقييم أثر الفيضانات المتعمدة التي سببها تنظيم داعش، ودعا الحكومة وقوات الأمن والسلطات المحلية وزعماء القبائل إلى العمل معا من أجل استعادة السيطرة المشروعة على إدارة الموارد المائية.

٢٢ - وبالنظر إلى الأزمة الأمنية الراهنة، عقد ممثلي الخاص مباحثات مكثفة مع القادة السياسيين العراقيين، وحثهم على الوحدة في هذه المرحلة العصيبة. وشجع أيضا على الانخراط في عملية سريعة وشاملة للجميع لتشكيل الحكومة، وعرض المساعي الحميدة والدعم من جانب البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، سعى لإقناع حكومة إقليم كردستان بتعزيز التعاون الأمني مع الحكومة المركزية من أجل التصدي للخطر الذي تمثله الجماعات المسلحة والإرهابية. وفي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه، قدم ممثلي الخاص كلمة أمام جلسة وزارية لجامعة الدول العربية بشأن العراق، على هامش الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المعقودة في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقدم إحاطة إلى وزراء خارجية البحرين والكويت والعراق وتركيا، فضلا عن نائبي وزيري خارجية المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بشأن الحالة في العراق، ودعا إلى تقديم دعم إقليمي من أجل حل الأزمة. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، قدم إحاطة إلى مجلس وزراء الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي في لكسمبرغ بشأن الحالة في العراق، ودعا إلى تقديم الدعم إلى الجهود الإنسانية للأمم المتحدة.

٢٣ - وفي الفترة المفضية إلى تشكيل حكومة إقليم كردستان الجديدة في ١٨ حزيران/يونيه، عقد ممثلي الخاص أيضا سلسلة من الاجتماعات مع مختلف القادة السياسيين من إقليم كردستان، وعرض الدعم الكامل لجهودهم الرامية إلى تشكيل حكومة جديدة، وحثهم على العمل بروح من التوافق.

٢٤ - ولا يزال مسعى تيسير اعتماد الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٤ يمثل أولوية بالنسبة لممثلي الخاص، الذي عمل بنشاط في بذل مساعيه الحميدة من أجل توصل الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان إلى حل بشأن المسائل العالقة، بما فيها تلك المتعلقة بتقاسم إيرادات الموارد الهيدروكربونية. وقد أدت جهوده الرامية إلى سد الفجوات القائمة بين الأطراف إلى مباحثات مباشرة بين رئيس الوزراء المالكي ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان البرزاني. وعقد أيضا اجتماعات مع رئيس البرلمان آنذاك، أسامة النجيفي، ورئيس اللجنة

المالية في مجلس النواب، حيدر العبادي، لتيسير التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما وتجاوز المسائل العالقة في مجلس النواب.

باء - المساعدة الانتخابية

٢٥ - خلال التحضير لانتخابات مجلس النواب وانتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان، وفي نفس الوقت إدارتها، أظهرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق مرونة وروحا مهنية في بيئة شديدة التوتر السياسي والأمني.

٢٦ - ووفقا لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، واصل فريق الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الانتخابية، والذي يشمل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقديم المشورة الفنية والمساعدة التقنية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في جميع مراحل العملية الانتخابية. وبالنظر إلى استخدام إجراءات جديدة للمرة الأولى، بما في ذلك إدراج التكنولوجيا الانتخابية وإعادة فرز الأصوات بالكامل، فقد أولي اهتمام خاص لتعزيز النزاهة والشمولية في العملية إلى أقصى حد ممكن.

٢٧ - وقد أُجريت العمليات التقنية بنجاح، بالرغم من كون المسائل الأمنية واللوجستية ظلت تشكل تحديا بالغا في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى وكركوك. وخلال الجدل الذي دار حول عملية فرز المرشحين، عقد ممثلي الخاص اجتماعات عديدة ساهمت في سحب أعضاء مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لاستقالتهم الجماعية، ما سمح بالانتهاء من الأعمال التحضيرية للانتخابات في الوقت المناسب.

٢٨ - وشجعت الجهود المنسقة بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والأمم المتحدة على حضور المراقبين الوطنيين والدوليين. فقد اعتُمد ما يزيد على ١٦٠ ٠٠٠ من وكلاء الهيئات السياسية، و ٧٢ ٠٠٠ من المراقبين المحليين، و ٢ ٣٠٠ من ممثلي وسائل الإعلام، لمراقبة الانتخابات والحيلولة دون حدوث مخالفات، وهو ما أسهم كثيراً في نزاهة العملية الانتخابية. إضافة إلى ذلك، شارك حوالي ٢٢٠ من المراقبين الدوليين، بما في ذلك جامعة الدول العربية، في رصد الانتخابات. وكانت التقييمات العامة التي أبداها المراقبون المحليون والدوليون على حد سواء إيجابية، ووفرت توصيات بناءة لتعزيز العمليات الانتخابية في المستقبل.

٢٩ - وعملت اللجنة المعنية بالقضايا الجنسانية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مع فرقة عمل الأمم المتحدة المتكاملة المعنية بمراعاة المساواة بين الجنسين في الانتخابات من أجل ضمان جمع بيانات انتخابية مصنفة حسب نوع الجنس، فضلا عن تنفيذ الأنشطة الرامية إلى الاتصال ونشر معلومات انتخابية تركز على المنظور الجنساني لفائدة الجماعات

والمنظمات النسائية. وتُظهر إحصاءات يوم الانتخابات الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى أن ٤٢ في المائة من المصوتين كانوا من النساء. وقد انتُخب ما مجموعه ٢٢ امرأة لعضوية مجلس النواب عن استحقاق ودون اللجوء إلى آليات الحصص القانونية؛ ومع ذلك فإنهن يحتسبن في تشكيل نسبة ٢٥ في المائة من المقاعد المخصصة للنساء. ويبلغ العدد الكلي للنساء في مجلس النواب الجديد ٨٢ امرأة، أو ٢٥ في المائة من مجموع المقاعد البالغ عددها ٣٢٨.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٣٠ - ظلت المجتمعات المحلية في العراق تعاني من أعمال العنف وانعدام الأمن على أساس الانتماءات العرقية والدينية. وقد استهدفت هذه الهجمات، على وجه الخصوص، أفراداً من طوائف التركمان واليزيديين والشبك والمسيحيين. وكان أشد هذه الهجمات فتكاً ذاك الذي استهدف طائفة الشبك في ٢٣ نيسان/أبريل في أحد أسواق بايبوخ بالموصل، مخلفاً ١١ قتيلاً و ٤٢ جريحاً من المدنيين. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تعزيز احترام حقوق مختلف الطوائف العرقية والدينية في العراق. ففي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس، نظمت البعثة بالتعاون مع تحالف الأقليات العراقية مؤتمراً جمع بين ممثلي طوائف العراق العرقية والدينية واللغوية والثقافية، بغية مناقشة الطرق الكفيلة بضمان حمايتها من العنف، وضمان مشاركتها الكاملة، وعلى قدم المساواة، في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العراق. وخلص المؤتمر إلى اعتماد إعلان مبادئ بشأن حقوق الأقليات، ووضع خريطة طريق للإصلاحات القانونية والمؤسسية والإصلاحات المتعلقة بالسياسات. وفي ٢١ أيار/مايو، احتفلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إلى جانب ممثلين عن حكومة العراق والمجتمع المدني والمجتمع المحلي بمختلف مكوناته، باليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية من خلال تنظيم حلقة نقاش ومناسبات ثقافية.

٣١ - وواصلت البعثة رصد أماكن الاحتجاز الخاضعة لسلطة وزارة العدل. وفي حين تلاحظ البعثة بعض التحسن في الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية في بعض المرافق، فإنها لا تزال قلقة إزاء الاكتظاظ وسوء الأحوال المعيشية، بالنظر إلى قلة الضوء الطبيعي والتهوية، فضلا عن عدم وجود مرافق طبية وأدوية مناسبة. ولا تزال البعثة تتلقى تقارير عن اعتقال الأفراد أثناء العمليات الأمنية دون أي أدلة على وقوع مخالفات، فضلا عن ادعاءات المحتجزين في مرافق تديرها وزارة الداخلية ومديرية مكافحة الإرهاب بتعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة لانتزاع الاعترافات. وواصلت البعثة رصد حالة الأفراد المحتجزين دون تهمة أو محاكمة لفترات مطولة، ولا سيما أولئك الذين وجهت إليهم تهم بموجب قانون مكافحة

الإرهاب، وكذلك رصد حالة الأفراد الذين بقوا رهن الاحتجاز على الرغم من رد المحاكم للدعاوى المرفوعة ضدهم أو قضائهم مدة العقوبة، وذلك بالنظر إلى طول الوقت الذي تستغرقه وزارة الداخلية للتأكد من عدم وجود تهم أخرى عالقة موجهة إليهم. وتواصل البعثة إجراء مفاوضات مع وزارة الداخلية من أجل تمكينها من الوصول دون قيد إلى أماكن الاحتجاز ورصدها.

٣٢ - وفي ما يتعلق باحترام معايير المحاكمة العادلة، وخاصة محاكمة الأفراد المتهمين بموجب قانون مكافحة الإرهاب، لاحظت البعثة أن المحاكم لا تقوم في معظم الأحيان بالتحقيق على النحو الواجب في ادعاءات المتهمين الذين تم الحصول على اعترافات منهم عن طريق استخدام التعذيب، وغالبا ما تعتمد المحاكم فقط على مثل هذه الاعترافات أو على شهادة المخبرين السريين دون التحقق من صحتها.

٣٣ - ولا يزال العراق ينفذ عمليات إعدام الأشخاص المحكوم عليهم بذلك. فمنذ بداية عام ٢٠١٤، نفذ العراق ٥٢ عملية إعدام، منها إعدام رجلين مُدانَين بموجب قانون مكافحة الإرهاب في ٦ نيسان/أبريل. وما زالت حكومة العراق تتجاهل نداءاتي المتكررة الداعية إلى وقف تنفيذ عقوبة الإعدام وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. أما حكومة إقليم كردستان، فتواصل تطبيق وقف غير رسمي لتنفيذ عقوبة الإعدام.

٣٤ - وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أعمالها الرامية إلى دعم المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، وعلى وجه الخصوص بدء تنفيذ خطة لبناء القدرات موضوعة بالتشاور مع المفوضية وموظفيها وممولة من الاتحاد الأوروبي. وأدى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن انتخاب رئيس أو نائب رئيس لمجلس المفوضين، بالإضافة إلى عدم وجود أمانة تقدم الدعم لأنشطة المفوضية، إلى التأثير سلبا في عملها. ورغم هذه التحديات، توصل مجلس المفوضين إلى اتفاق مع مجلس القضاء الأعلى لإنشاء آلية إحالة خاصة بانتهاكات حقوق الإنسان. وقام كل من البعثة ومكتب خدمات المشاريع، في ٩ نيسان/أبريل، بزيارة مقر المفوضية الذي أنشئ مؤخرا. وقدمت البعثة منشورات تتعلق بحقوق الإنسان كخطوة أولى نحو إنشاء مكتبة المفوضية الخاصة بحقوق الإنسان؛ وسيتاح لجميع العراقيين استخدام هذه المكتبة حالما تصبح المفوضية قادرة على أداء مهامها بالكامل.

٣٥ - واستمرت الهجمات على الإعلاميين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٢ آذار/مارس، قُتل مدير مكتب إذاعة العراق الحر، محمد بديوي، على يد ضابط من الحرس الرئاسي في بغداد. وأصدر ممثلي الخاص بيانا يدين الحادث ويدعو إلى محاكمة

الشخص الذي ارتكبه. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، تسبب جهاز متفجر يدوي الصنع في جرح ستة موظفين إعلاميين في الموصل كانوا مسافرين في قافلة للجيش العراقي للقيام بالتغطية الإعلامية لعملية التصويت الخاص.

٣٦ - ولا يزال احترام حقوق المرأة يبعث على القلق. وأعربت البعثة، إلى جانب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبرنامج الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني، مرارا وتكرارا عن القلق بشأن مشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفري ومدى امتثاله للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأحيل مشروع القانون، بعد موافقة مجلس الوزراء عليه في ٢٥ شباط/فبراير، إلى مجلس النواب، الذي أعاده بعد ذلك إلى مجلس الوزراء بسبب أخطاء إجرائية. وفي غضون ذلك، لا يزال مشروع قانون حماية الأسرة، الذي يهدف إلى حماية ضحايا العنف العائلي، قيد الاستعراض في مجلس الوزراء. وفي تطور إيجابي، وافق مجلس الوزراء، في ١ نيسان/أبريل، على الاستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة (٢٠١٤-٢٠١٨). وتكمِّل هذه الاستراتيجية خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي أطلقتها الحكومة في شباط/فبراير. وفي ٢ نيسان/أبريل، افتتح ممثلي الخاص مؤتمرا لمناقشة توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ونظم هذا المؤتمر كلٌّ من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي، بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون المرأة.

٣٧ - وظل العنف المسلح والإرهاب يوديان بحياة الأطفال في العراق. فقد قام الفريق العامل التقني المعني بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التابع لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ، الذي تشترك في رئاسته نائبة ممثلي الخاص مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بتوثيق ١٥٠ حالة وفاة أو إصابة في صفوف الأطفال (٣٢ طفلا قُتلوا و ١١٨ آخرين أصيبوا بجروح) في الربع الأول من السنة. وخلال فترة الانتخابات، أُبلِغ أيضا عن وقوع عدة هجمات استهدفت المدارس المستخدمة كمراكز اقتراع. وتم في الرمادي في آذار/مارس ونيسان/أبريل توثيقُ ادعاءين بشأن استخدام وتجنيد جماعات معارضة مسلحة لأطفال في هجمات انتحارية، ولكن لم يتسن التحقق من صحتهما بصورة مستقلة. ولم تُنشَأ بعد آلية رسمية للتعاون على حماية الطفل بين الفريق العامل التقني وحكومة العراق من أجل معالجة هذه الشواغل.

موقع العبور المؤقت في مخيم الحرية

٣٨ - تواصل البعثة رصد حقوق الإنسان والحالة الإنسانية لسكان مخيم الحرية وتيسير إيجاد الحلول للمشاكل المتعلقة بإدارة المخيم بين حكومة العراق وممثلي السكان عملا بمذكرة

التفاهم بين الحكومة والبعثة المؤرخة ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أكملت حكومة العراق تركيب ٤٨٨ ١ حائطا على شكل حرف T، وهي حيطان وُضعت حول ١٥ موقعا للتجمع داخل مخيم الحرية لتعزيز أمن ساكنيه. وعلاوة على ذلك، سُمح حتى الآن بتزويد المخيم بما مجموعه ٦٩٦ حائطا صغيرا على شكل حرف T و ٤٤٥ ملجأً محصنا و ٠٠٠ ٩٥ كيس من أكياس الرمال.

٣٩ - وظل مراقبو الأمم المتحدة يتلقون بلاغات من سكان حاليين وسابقين في مخيم الحرية تفيد بفرض قادة المخيم لقيود عليهم. وشملت هذه الادعاءات منع الاتصال بأفراد الأسرة سواء داخل المخيمات أو خارجها، وضرورة طلب الإذن للتعامل مع السكان الآخرين وعدم القدرة على الاستفادة من الرعاية الطبية التي تقدمها وزارة الصحة داخل المخيم دون الحصول مسبقا على إذن من القيادة. وحتى ٣١ أيار/مايو، سُجِّل ١٦٠ ٣ من سكان المخيم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتمت معالجة حالة ٠٩٧ ٣ منهم. وحُدِّد ما مجموعه ٤٣٤ ٢ فرداً تبين أنهم في حاجة إلى حماية دولية. وتواصل الأمم المتحدة البحث عن حلول دائمة للسكان، من خلال قنوات إعادة التوطين، والقنوات القنصلية والإنسانية. وحتى الآن، نُقل ٣٧٩ فردا خارج العراق؛ ومن بين ذلك المجموع، رحل ٣٠ فردا إلى ألبانيا نتيجة لمفاوضات مباشرة بين قيادة منظمة مجاهدي خلق والحكومة الألبانية، ونُقِل ١١٦ فردا من خلال أذون قنصلية تسمح بالدخول مرة أخرى إلى تسعة بلدان، ونُقل ٢١٢ فردا عن طريق السماح بدخولهم إلى ثلاثة بلدان لأسباب إنسانية، ونُقل ٢١ فردا عن طريق قنوات إعادة التوطين إلى خمسة بلدان هي إسبانيا، والدانمرك، وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج. وعلاوة على ذلك، يسرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر العودة الطوعية لثلاثة أشخاص إلى جمهورية إيران الإسلامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٠ - وتحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومستشارتي الخاصة في ما يتعلق بنقل سكان مخيم الحرية إلى خارج العراق، جين هول لوت، عُقد اجتماع في جنيف في ٢٦ حزيران/يونيه لمناقشة فرص نقل سكان مخيم الحرية. وحضر الاجتماع حوالي ٢٠ دولة عضوا وعدة منظمات دولية، بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة. وأُعلِم جميع المشاركين بأن إيجاد حل لهذه المسألة ضرورة ملحة. وتواصل السيدة هول لوت، بالتنسيق الوثيق مع مفوضية شؤون اللاجئين، العمل مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة لإيجاد حلول نقل فيما يتعلق بالسكان المتبقين البالغ عددهم ٧٤٦ ٢ فردا. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت بزيارة عدة مدن، بما في ذلك برلين

وبروكسل وجنيف ولندن وأوسلو ونيويورك وواشنطن العاصمة، لمناقشة ترتيبات النقل الممكنة مع كبار المسؤولين الحكوميين، ووكالات الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي ٢٨ آذار/مارس، قامت مستشارتي الخاصة، بناء على طلب لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأوروبي، بتقديم إحاطة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد بشأن الحالة الراهنة لنقل سكان مخيم الحرية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت حكومة جمهورية كوريا على مساهمة بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لنقل سكان المخيم خارج العراق.

دل - المساعدة الإنسانية والتنمية

٤١ - ظل النزاع في محافظات العراق الغربية والشمالية - الغربية يتسبب في تفاقم الحالة الإنسانية، إذ شُرِّدَ ما يفوق مليون شخص منذ كانون الثاني/يناير. ووفقا للأرقام التي قدمتها الحكومة، تسببت أزمة الأنبار في تشريد ١٠٨ ٩٣ أسر حتى الآن. وتشير نتائج رصد الأمم المتحدة لأوضاع المشردين إلى استمرار وجود احتياجات كبيرة، لا سيما المأوى المؤقت والمساكن المتاحة للإيجار بأسعار معقولة، والمياه والصرف الصحي، واللوازم الطبية، والاستفادة من خدمات المرافق الصحية، والنقد اللازم للغذاء، والمواد غير الغذائية، والتعليم. وظلت هناك مشاكل في الوصول إلى الأماكن بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك وزارة الهجرة والمهجرين، التي لم تتمكن من القيام بتسجيل المشردين داخليا في أجزاء عديدة من الأنبار.

٤٢ - وفي نيسان/أبريل، أجرت مجموعة الحماية التابعة للأمم المتحدة مقابلات ذات طابع معمق على مستوى الأسر المعيشية وقدمت الدعم ذي الصلة، بما في ذلك المساعدة القانونية، والدعوة القانونية لدى السلطات المحلية، والإحالات للحصول على الرعاية الاجتماعية، والمساعدة الطبية، والمساعدة النقدية. ومنذ آذار/مارس، جرى تقييم ما مجموعه ١٥٥ ٩ أسرة مشردة، فيما قُدمت لـ ٨٠٤ من الأسر الأضعف مساعدة نقدية بلغت قيمتها الإجمالية ٦٠٠ ٣٩٨ دولار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني أيضا بتقديم الدعم إلى وزارة الهجرة والمهجرين لتعزيز ما تقوم به من أنشطة تسجيل ولإنشاء أماكن ملائمة للأطفال.

٤٣ - ومنذ بداية الأزمة في الأنبار في كانون الثاني/يناير، وزعت مفوضية شؤون اللاجئين ٢٣٥ خيمة، بالإضافة إلى مجموعات أخرى من لوازم الإغاثة الأساسية. ووزع برنامج الأغذية العالمي ١٢٢ ١٨ رزمة غذائية. وقدمت اليونيسيف ٢١٣ ٤٢ مجموعة مكونة من مياه ولوازم للصرف الصحي والنظافة الصحية لحالات الطوارئ، وقدمت المنظمة الدولية

للهجرة ٢٥٠ ٨ سلعة غير غذائية. وقدمت منظمة الصحة العالمية مجموعتي لوازم صحية لحالات الطوارئ تلبي احتياجات ٠٠٠ ٢٠ شخص، ومجموعة مواد لإسعاف المصابين يمكن استخدامها في ١٠٠ عملية من العمليات الجراحية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، قدمت اليونيسيف ٩٠ خيمة مجهزة بالكامل إلى مدارس في مدن الخالدية والعامرية والفلوجة وهيت لتمكين حوالي ٠٠٠ ٧ تلميذ مشرد من الحصول على التعليم. وقامت اليونيسيف أيضا بتعبئة المجتمعات المحلية في مدن راوة وعانة وهيت لتعزيز المواظبة على الدراسة وتوطيد العلاقات بين المجتمعات المحلية المضيفة والمشردين. وفي نيسان/أبريل، شرعت اليونيسيف في إصلاح ٣٤ مدرسة في مدينة القائم، التي تستضيف ٢١١ أسرة من المشردين داخليا أتت من الأنبار و ٢٤٧ أسرة من اللاجئين السوريين. ونظرا لسيطرة تنظيم داعش على مخيم القائم والمناطق المحيطة به منذ ١٣ حزيران/يونيه، غادر أكثر من ٦٠ أسرة المخيم نحو الجمهورية العربية السورية، بينما بحثت أسر أخرى عن مأوى داخل مجتمع القائم المحلي.

٤٤ - وتضرر أكثر من ٠٠٠ ٤٠ أسرة في منطقة أبو غريب من فيضانات تم عمدا التسبب في حدوثها، وشُردت ٠٠٠ ٢٠ أسرة منها. وغطت الفيضانات ما مجموعه ٠٠٠ ٢٠٠ متر مربع من الأراضي وغمرت المياه جزئيا ٤٩ قرية، بما في ذلك ٤٠٦ ١٠ منازل. وأغلِقت تسع وأربعون مدرسة، منها مدرستان دُمِّرتا، الأمر الذي تضرر منه ١٧٣ ١٢ تلميذا. ولا يمكن استخدام عيادتين صحيتين عامتين كما أن هناك خطر أن يغمر الماء عيادتين أخريين. واختلطت مياه الفيضانات بمياه الصرف الصحي والمياه الراكدة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية. واستجابة للحالة، قامت مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، اعتبارا من ٢٧ نيسان/أبريل، بتوزيع ٠٤٣ ١ مادة من مواد الإغاثة الأساسية، فيما تقوم المفوضية بتقديم المساعدة إلى ٤٢٠ أسرة من الأسر الأضعف بتقديم مساعدة نقدية إليها. ومنذ ٢٧ نيسان/أبريل أيضا، وزع برنامج الأغذية العالمي ٥٠٠ ٢ رزمة أغذية ووزعت اليونيسيف ٥٠٠ ٢ مجموعة من لوازم النظافة الصحية والمياه الصالحة للشرب. وتعمل منظمة الصحة العالمية مع وزارة الصحة لضمان تسليم الإمدادات الطبية ورصد الآثار البيئية والصحية للمياه الملوثة.

٤٥ - وأدى النزاع في محافظات العراق الشمالية الغربية والشمالية الوسطى إلى تشريد عدد إضافي من السكان يزيد على ٠٠٠ ٦٥٠ شخص، مما رفع العدد الإجمالي للمشردين منذ كانون الثاني/يناير إلى ما يقرب من ١,٢ مليون شخص. ومنذ ٦ حزيران/يونيه، دخل حوالي ٠٠٠ ١٠٠ مشرد داخلي إلى أربيل، ودخل إلى دهوك وكركوك ٠٠٠ ٢٠٠ و ٠٠٠ ٦ مشرد داخلي، على التوالي. ويقدم فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري

للعمل الإنساني الإغاثة للمشردين داخليا الذين يمكن الوصول إليهم، ويشمل الدعم، على سبيل المثال لا الحصر، عدة آلاف من رزم الأغذية، ومجموعات لوازم النظافة الصحية للأسر، ومواد الإغاثة الأساسية، والخيام، ومجموعات اللوازم الصحية لحالات الطوارئ، ومجموعات مستلزمات الصحة الإنجابية، والمواد غير الغذائية قدمها برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة.

٤٦ - وجرى في حزيران/يونيه تنقيح وتوسيع نطاق خطة الاستجابة الاستراتيجية، التي أُعِدت في الأول للتصدي لأزمة الأنبار، وذلك من أجل مراعاة حالات التشريد الجديدة في شمال ووسط العراق وإمكانية حدوث المزيد من التشريد، والغاية من ذلك هي الحصول على ٣١٢,١ مليون دولار لتلبية احتياجات ١,٥ مليون مشرد داخلي. وفي ١ تموز/يوليه، أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية أنها ستساهم بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لدعم جهود الاستجابة التي تبذلها الأمم المتحدة. ويضاف إلى ذلك مبلغ ٤٢,١ مليون دولار الذي تعهد به أو قدمه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

٤٧ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، سجلت مفوضية شؤون اللاجئين ٤٧٥ ٢٢٥ لاجئا سوريا في العراق (تشكل النساء منهم ما نسبته ٤١ في المائة)، في حين لا يزال ١٢٠ ١٣ آخرين في انتظار التسجيل. ويقيم ٤٦ في المائة من اللاجئين في ١٠ مخيمات يقع تسعة منها في إقليم كردستان، في حين يعيش بقية اللاجئين في مجتمعات مستضيفة. وإضافة إلى ذلك، فإن التقديرات تشير إلى أن حوالي ٠٠٠ ١ من السوريين ينتظرون العبور إلى العراق. وقد أُغلق المعبر الحدودي بين الجمهورية العربية السورية والعراق في بيش خابور منذ ١٠ نيسان/أبريل، مما حد من تدفق السوريين إلى العراق، فضلا عن السوريين الذين يرغبون في العودة. كما أن الخندق المقام على طول منطقة كردستان عند حدود العراق مع سورية قد تسبب في المزيد من التباطؤ في تدفق اللاجئين. ويؤدي وجود اللاجئين السوريين إلى إرهاق قدرة حكومة إقليم كردستان على توفير خدمات اجتماعية كافية، كما يخلق، في الوقت نفسه، ضغوطا اقتصادية. ويؤثر الحد من نقل السلع بين الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان نتيجةً للنزاع تأثيرا سلبيا على قدرة حكومة إقليم كردستان على معالجة حالة اللاجئين.

٤٨ - وبالنظر إلى ضرورة عدم الاقتصار على الاستجابات الإنسانية وحدَها، قامت الأمم المتحدة بتيسير مشاركة حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان في اجتماع لوضع إطار لاستراتيجية إقليمية شاملة عُقد في عمان في ١٦ نيسان/أبريل، ودعا إليه مكتب تنسيق

الشؤون الإنسانية. وتعرّف المشاركون العراقيون في الاجتماع على استراتيجيات وسياسات وبرامج تعتمدها الحكومات المضيفة الأخرى في المنطقة ويُقصد بها تحسين إدماج الاستجابة للاجئين في برامج التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الأعمّ.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن أجل تعزيز قدرات حكومة إقليم كردستان على تنسيق واستخدام المساعدة الخارجية في حالات الطوارئ، ساعدت البعثة في إنشاء آليات استراتيجية لإدارة الأزمات والتصدي لها. كما واصلت مفوضية شؤون اللاجئين تقديم المساعدة في توفير الحماية والمأوى ومواد الإغاثة الأساسية إلى جميع الأسر في المخيمات، فضلا عن تقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية المستضيفة وإلى اللاجئين خارج المخيمات، وذلك من خلال مشاريع هادفة لتوفير سبل العيش ومشاريع سريعة الأثر، أُنجز منها حتى الآن ٦٠ مشروعا. ووفّر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وصلات للمياه والصرف الصحي في المنازل التي تأوي اللاجئين ووزع خزانات مياه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقّعت المفوضية واليونيسيف ومركز التنمية في دهوك، اتفاقا لتحسين الهياكل الأساسية للصرف الصحي والطرق الداخلية في مخيم دوميز في محافظة دهوك.

٥٠ - واستجابت اليونيسيف للاحتياجات التعليمية لـ ٢٩٦ ١٣ من الأطفال اللاجئين السوريين بإنشاء ١٦ مدرسة ابتدائية في تسعة مخيمات في أربع محافظات، مما أسفر عن زيادة بنسبة ٣٤ في المائة في معدل قيد الأطفال اللاجئين في المدارس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، شيّدت اليونسكو مدرستين ثانويتين في مخيمي اللاجئين في دارشكران وكوركوسك من أجل توفير بيئة تعليمية آمنة لـ ٧٥٠ طفلا في سن المدارس الثانوية، واشترت أيضا أثاثا مدرسيا وأصنافا من الأدوات المكتبية لـ ٧٥٠ طالبا و ٥٠ مدرسا. وتقوم اليونسكو حاليا بتنفيذ مجموعة من الأنشطة الرامية إلى ضمان الحصول على التعليم وتطوير سبل كسب العيش لـ ٣٥٠ لاجئا سوريا أمّيّا في دهوك، مع التركيز على الفئات الضعيفة من الشباب والنساء.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد برنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين بعثة تقييم مشتركة لتحديد الأمن الغذائي والاحتياجات الغذائية للاجئين، سواء داخل المخيمات أو خارجها، في إقليم كردستان. وأجرى أفراد البعثة أيضا تقييما متعدد القطاعات لاحتياجات اللاجئين السوريين خارج المخيمات في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو بهدف توفير بيانات ذات صلة للاسترشاد بها لدى وضع برامج مقبلة في تلبية احتياجات أضعف الحالات.

٥٢ - وفي آذار/مارس، وسّعت منظمة الصحة العالمية شبكة الإنذار المبكر والاستجابة التابعة لها في ثمانية مخيمات للاجئين في إقليم كردستان. وفي ٣٠ آذار/مارس، أكدت وزارة الصحة إصابة رضيع في بغداد بفيروس شلل الأطفال الفتّاك، مع توفر أدلة جينية تؤكد أن منشأ الفيروس هو الجمهورية العربية السورية. وأُثبتت أربع حالات أخرى للإصابة بهذا الفيروس منذ ذلك الحين. وفي الفترة من ٦ إلى ١٠ نيسان/أبريل، قامت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع وزارة الصحة، بحملة وطنية للتطعيم ضد شلل الأطفال تستهدف ٥ ٧١٥ ٩٣٦ طفلا دون سن الخامسة. وجرت الجولة الثانية من حملة التطعيم في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو، مستهدفة ٢١٠ ٢٥٧ طفلا دون سن الخامسة في الأنبار. وتعمل منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع وزارة الصحة على كفالة وضع نظام فعال لمراقبة تفشي شلل الأطفال ومكافحته.

٥٣ - وفي ٢ نيسان/أبريل، وقّع ممثلي الخاص ونائب رئيس الوزراء شاويس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وسيكمّل إطار العمل ذاك خطة التنمية الوطنية من خلال المساهمة في بناء شرعية المؤسسات وتعزيز أواصر المجتمع العراقي. ويعزز الإطار الجديد الوئام الاجتماعي من خلال أولويتين، هما: تحسين أداء المؤسسات الوطنية ودون الوطنية المستهدفة وقدرتها على الاستجابة؛ ومعالجة مواطن الضعف الحادة والثغرات التي تعتري المشاركة. ومطلوب توفير ما مجموعه ٨٣٨ مليون دولار على مدى خمس سنوات للتنفيذ الكامل للبرامج التي اقترحها فريق الأمم المتحدة القُطري من أجل تحقيق نتائج إطار العمل. وهذا المبلغ هو أقل من نصف المبلغ المطلوب لإطار العمل الحالي، مما يعكس تركيزا من منظور استراتيجي أقوى، وتقييما واقعيا لمناخٍ للموارد أقل مواتاة للمساعدة الإنمائية المقدمة إلى العراق.

٥٤ - وتوالت الأنشطة المضطلع بها في إطار العمل الحالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد إقرار مجلس الوزراء، في ٢١ آذار/مارس، لخريطة الطريق لإصلاح الإدارة العامة، بدأت الأمم المتحدة في دعم تنفيذ خطة عمل وطنية، مع برنامج مستقل وُضع لإقليم كردستان. وفي إطار برنامج تحديث القطاع العام للعراق، الذي يتلقى دعما مشتركا من ثماني وكالات تابعة للأمم المتحدة، قامت لجنة مجلس النواب المعنية بشؤون الأقاليم والمحافظات بتنقيح قانون السلطات المحلية، وأقرّت التعديل الثاني للقانون. وفي آذار/مارس، ساعدت وكالات الأمم المتحدة الحكومة في إنشاء نظام للخدمة التنفيذية العليا، ونظم للحوكمة الإلكترونية على الصعيدين الاتحادي والمحلي، وبدأت بتشغيل بوابات إلكترونية لتسريع حصول الوزارات الوطنية والمحافظات على المعلومات. ونتيجة للجهود المتضافرة التي تبذلها وكالات الأمم

المتحدة، فقد تم، بنهاية آذار/مارس، تحديث نظام الإحصاءات الوطنية وإصدار مدونة قواعد السلوك للإحصاءات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، رسمت الحكومة السياسة الصحية الوطنية وأقرتها في آذار/مارس.

٥٥ - ولا يزال التعليم يمثل محورا من محاور التركيز ضمن إطار العمل الحالي. ففي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، درّبت اليونسكو، بالتعاون مع مركز الامتياز الألماني، ٣٨ موظفا من قطاع التعليم على الإدارة والقيادة. ودرّبت اليونسكو أيضا ٦٤ باحثا من جامعة السليمانية على التقنيات الحديثة في مجال التدريس والبحث. وفي ٢ نيسان/أبريل، يسرت اليونيسيف عقد مؤتمر إقليمي في أربيل بشأن التأديب الإيجابي في المدارس، مما أفضى إلى توصيات باستعراض القوانين والأنظمة المعمول بها وبوضع إطار للتأديب الإيجابي. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو، قامت اليونيسيف، بالتعاون مع جامعة دهوك وجامعة نيويورك، بتيسير عقد مؤتمر بشأن استخدام التعليم في تعزيز بناء السلام والوئام الاجتماعي في العراق. وفي أعقاب المؤتمر، وقعت اليونيسيف مذكرة تفاهم مع الجامعتين لمواصلة التعاون في مجال استخدام التعليم لبناء السلام في العراق.

٥٦ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واليونسكو بإعداد مشروع مخطط توجيهي إقليمي لمكافحة العواصف الرملية والترابية. ووافق برنامج البيئة والبرنامج الإنمائي أيضا على العمل وصولا إلى توقيع اتفاق تعاون ثلاثي الأطراف بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية والكويت من أجل الاشتراك في تتبع العواصف الترابية، لكونها تمثل مشكلة بيئية شديدة الأثر وعابرة للحدود.

٥٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، يسّرت اليونيسيف عقد مشاورة إقليمية بشأن الحد من أخطار الكوارث، وذلك بمشاركة ما يزيد على ٨٤ طفلا وشابّا عراقيا وسوريا في إقليم كردستان. وعُقد اجتماع استشاري مماثل في نيسان/أبريل في البصرة للمحافظات الجنوبية، أسفر عن اعتماد جميع مديريات التربية الست مبادرة الحد من مخاطر الكوارث في المدارس. وبالتالي، شكّلت الإدارات لجانا محلية للحد من مخاطر الكوارث تتألف من طلاب ومن أفراد من المجتمع المحلي ووزارة التعليم واليونيسيف.

٥٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبغية تسريع جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قامت منظمة الصحة العالمية، بالتنسيق مع اليونيسيف وصندوق السكان، بوضع وإطلاق نظام لمراقبة وفيات الأمهات. وتعاونت أيضا منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق السكان مع الحكومة على تنفيذ خطة عمل واستراتيجية خمسيتين وطنيتين للصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة، مبادرة جديدة تهدف إلى دعم إصلاح السياسات المتعلقة بالأراضي مع الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي. وفي ١٠ نيسان/أبريل، وقع البرنامج الإنمائي اتفاقا تاريخيا مع المجلس الأعلى للقضاء يهدف إلى إصلاح القطاعين القانوني والقضائي في العراق، والتزمت الحكومة بتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أكمل البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع حكومة العراق، بناء محطة فرعية لتوليد الكهرباء في السليمانية، يُتوقع منها تزويد ٠٠٠ ٥٠٠ شخص بالكهرباء.

٦٠ - وفي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه، أجرت اليونيسيف تحليلا لفقر الأطفال في العراق. وستُستخدم النتائج في التأثير على إصلاح استراتيجية العراق الوطنية للحد من الفقر، ولا سيما من أجل كفالة التخفيف من وطأة الفقر بين الأطفال. وتقوم اليونيسيف أيضا بدعم الحكومة في إجراء تحليل قائم على الأدلة والتخطيط الإنمائي لمعالجة أسباب حرمان الأطفال.

٦١ - وركزت أنشطة الحماية أيضا على المسائل الجنسانية. ففي ٢٤ نيسان/أبريل، دشّن البرنامج الإنمائي ووزارة الداخلية أول قاعدة بيانات لتتبع حالات العنف العائلي والعنف الجنساني في إقليم كردستان. وستوفر قاعدة البيانات هذه بيانات رئيسية لرصد حالات العنف العائلي والعنف الجنساني والتحقيق فيها، ولصياغة السياسات الرامية إلى مكافحة هذا العنف في إقليم كردستان.

المشاكل الأمنية والتشغيلية

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دفع تدهور البيئة الأمنية بالأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير تخفيفية، بما في ذلك فرض قيود على التنقل، فضلا عن إجراء تخفيض مؤقت لعدد الموظفين العاملين في بعض المواقع على سبيل الاحتياط. وتُجرى إعادة تقييم مستمرة لسلامة موظفي الأمم المتحدة.

٦٣ - وبسبب الحالة الأمنية السائدة مؤخرا، نُقل مراقبو حقوق الإنسان وموظفو مفوضية شؤون اللاجئين من مطار بغداد ومخيم الحرية وواصلوا أداء مهامّهم من بُعد.

٦٤ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، استولى متمردون على مكتب المفوضية الميداني في منطقة القائم، بما في ذلك المعدات ومركبتان مدرعتان. ولم يكن أحد من موظفي الأمم المتحدة في المجمّع في ذلك الوقت.

٦٥ - وعلى الرغم مما بذلته المنظمة من جهود ومن توسّطي الشخصي لدى الحكومة، فإنه لم يتسنَّ بعدُ إبرام اتفاق لمركز البعثة بعد مضي أكثر من ١١ عاما على إنشائها. ولا يزال عدم التوصل إلى اتفاق يشكل عائقا لا يستهان به يعوق عمليات الأمم المتحدة في العراق ويحدّ من فعاليتها إلى حد بعيد. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، حيث يمنح العاملون غير الحاملين لجوازات مرور الأمم المتحدة تأشيرات دخول لعدة مرات دون مقابل ولا تُفرض عليهم غَرَامات على الإقامة بعد انتهاء صلاحية التأشيرة، فإن إجراءات دخول وخروج موظفي الأمم المتحدة المرهقة إلى درجة كبير لا تزال مستمرة، وقد أثرت سلبا، على وجه الخصوص، على التناوب والنشر المنتظمين لأفراد وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة. وهذا ما تسبب في تأخير النشر وعرقلة التخطيط. كما أن عدم التوصل إلى اتفاق يعرّض الموظفين للخطر في حالة وقوع حادث، إذ لم يتمّ الاتّفاق على أحكام موحدة متعلقة باعتقال موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم أفراد وحدة الحراسة، ولا على الولاية القضائية المتعلقة بهم. ويمثل التخليص الجمركي لمواد الأمم المتحدة أيضا عملية مطوّلة تعوق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

ثالثا - ملاحظات

٦٦ - أود أن أؤكد لمجلس الأمن جسامة التحديات السياسية والأمنية التي تواجه العراق اليوم، الأمر الذي قد تترتب عليه نتائج وخيمة على استقرار البلد والمنطقة برمتها. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، الوقوف تضامنا مع العراق في هذا الوقت العصيب. وفي الوقت نفسه، يجب على القادة العراقيين أن يترفعوا عن المصالح السياسية أو الطائفية الضيقة لمواجهة أخطر التحديات التي يواجهها البلد منذ سنوات.

٦٧ - والتدهور السريع للحالة الأمنية، التي ميزتها سيطرة عناصر مسلحة بقيادة داعش على مساحات شاسعة من الأراضي، أمر مقلق للغاية. وأدين بشدة تصاعد العنف على أيدي تنظيم داعش وأنصاره، وأدعو الدول الأعضاء، بما في ذلك جيران العراق، إلى التكاتف ودعم العراق في كفاحه ضد الإرهاب. ويجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بتنفيذ وإنفاذ الجزاءات المالية المحددة الأهداف وتدابير حظر توريد الأسلحة وحظر السفر التي فرضت على تنظيم داعش. ويجب ألا يسمح للإرهاب بأن يتمكن من جر العراق بعيدا عن مسار الاستقرار والديمقراطية.

٦٨ - والأنباء الواردة بشأن قيام تنظيم داعش بعمليات إعدام بإجراءات موجزة مقلقة للغاية، كما أن استخدام الإرهابيين للمياه كسلاح، مما أدى إلى فيضانات متعمدة وبالتالي

إلى تشريد السكان وإتلاف الممتلكات، يشكل توجها خطيرا. والأنباء الأخرى التي تفيد وقوع انتهاكات جسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني تثير قلقا بالغا. ومن بين الضحايا أفراد عسكريون ومدنيون، بمن فيهم النساء والقيادات الدينية والأقليات والأطفال وغيرهم. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها القانونية الدولية، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين، في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ويجب على حكومة العراق أن تكفل التحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها في الوقت المناسب حتى تتسنى مساءلة الجناة دون تأخير. ومن اللازم أيضا أن تبذل حكومة العراق كل ما في وسعها لحماية المدنيين وهي تواجه التهديد الإرهابي.

٦٩ - وما زالت الحالة الإنسانية في العراق تبعث على قلق بالغ. فالعراق يضم حاليا أحد أكبر تجمعات المشردين داخليا في العالم. وأحث حكومة العراق والجهات المانحة على تقديم الدعم لخطة الاستجابة الاستراتيجية للعراق، التي ستمكن الأمم المتحدة من مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة على وجه السرعة، دون أن يؤثر ذلك على المساعدة المقدمة في نفس الوقت إلى اللاجئين السوريين في العراق.

٧٠ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أظهر شعب العراق عزمه ممارسة حقه الديمقراطي في التصويت وانتخاب الممثلين الذين سيحددون مستقبل البلد. وأشيد بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإجرائها انتخابات مجلس النواب المعقدة بروح مهنية. ويتحتم الآن على الممثلين السياسيين للعراق أن يتوصلوا إلى اتفاق بشأن حكومة تمثل إرادة الشعب العراقي وتسعى إلى خدمة قضايا الاستقرار والتنمية مستقبلا في العراق.

٧١ - وتتيح الأزمة الراهنة أيضا فرصة يجب اغتنامها والاسترشاد فيها، على نحو تام، بالعمليات والجداول الزمنية التي يحددها الدستور. فروح الوحدة والمصالحة الوطنية ونبذ الطائفية والعنف التي أعرب عنها مؤخرا القادة السياسيون والدينيون في العراق يجب أن تسود في هذه الأوقات الحرجة. وأحث قادة العراق على توحيد صفوفهم خلف عملية سياسية شاملة ومستدامة يقودها العراقيون ويقبلونها جميعا. ولا يزال من الضروري الإسراع بتشكيل حكومة جديدة بروح الوحدة الوطنية والشمولية.

٧٢ - وينبغي أن تشمل الخطوات المقبلة للتوصل إلى حل فوري وطويل الأجل العناصر التالية: '١' خطة أمنية وطنية واسعة النطاق تشمل مبادئ توجيهية واضحة للتعاون بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان؛ '٢' خطة عمل للتصدي للتهديد الذي تشكله جميع الجماعات المسلحة، على أساس تقييم شامل للجماعات المسلحة التي تقاتل جنبا إلى جنب مع تنظيم داعش؛ '٣' عملية سياسية مستدامة وشاملة للجميع مع التعجيل

بتشكيل حكومة جديدة؛ ’٤‘ سياسة اجتماعية منصفة لمعالجة الشواغل التي تساور جميع المجتمعات المحلية. وسيواصل ممثلي الخاص بذل وتكثيف مساعيه الحميدة مع جميع الأطراف المعنية لدعم العراق في تنفيذ هذه الخطوات وتجاوز هذه الأزمة.

٧٣ - وما زالت العلاقات بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان تبعث على القلق. ومن الضروري تسوية الخلافات المتعلقة بمبيعات النفط وتقاسم الإيرادات والأحكام التي لم يبت فيها بعد في مشروع قانون الميزانية الوطنية. فذلك سيكفل استئناف التعاون المثمر. ومن الضروري أيضا تناول المسائل العالقة الأخرى، مثل الحدود الإدارية واستغلال الموارد الطبيعية وحقوق الأقليات وإنشاء مجلس الاتحاد.

٧٤ - وما زال القلق يساورني إزاء الافتقار إلى المعايير وعدم احترام الإجراءات القانونية الواجبة فيما بين وكالات إنفاذ القانون في العراق، ولا سيما فيما يتعلق بحالات التوقيف والاحتجاز التي تمت عملا بقانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٥. وبالمثل، يؤسفني استمرار العمل بعقوبة الإعدام على الرغم من نداءاتي المتكررة بالوقف الاختياري لتنفيذ أحكام الإعدام امتثالا لقرارات الجمعية العامة الصادرة في هذا الشأن.

٧٥ - وما زلت أكرر ندائي إلى الدول الأعضاء للمساهمة في إيجاد حل دائم لنقل سكان مخيم الحرية إلى خارج العراق، والتقدم بعروض بقبول هؤلاء السكان في أراضيها. وأشجع أيضا الدول الأعضاء على المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني الذي أنشأته الأمم المتحدة لهذا الغرض. وينبغي لحكومة العراق أن تواصل بذل قصارى جهدها لكفالة سلامة وأمن سكان مخيم الحرية إلى أن يتم نقلهم جميعا.

٧٦ - وأحث الجهات المانحة على المساهمة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ليتسنى تنفيذ برامج إطار العمل تنفيذا كاملا. فهذه البرامج تكمّل خطة التنمية الوطنية للعراق، وستسهم في تحقيق الوئام الاجتماعي وبناء مؤسسات مشروعة. وسيمكن التقدم المحرز في هذه المجالات حكومة العراق من أن تثبت جدية جهودها المتواصلة صوب تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة لصالح المجتمعات المحلية الضعيفة.

٧٧ - وأشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء عدم إبرام اتفاق لمركز البعثة حتى الآن. وأود مرة أخرى أن أدعو حكومة العراق إلى التعاون مع الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات سريعة لضمان وضع الصيغة النهائية للاتفاق ودخوله حيز النفاذ. وألتمس أيضا دعم مجلس الأمن في هذا الصدد من خلال تشجيع الحكومة على كفالة حل هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

٧٨ - وأخيرا، أشكر ممثلي الخاص، نيكولاي ملادينوف، وموظفي الأمم المتحدة في العراق، رجالا ونساء، على جهودهم التي لا تكل، والتي غالبا ما تتطلب شجاعة كبيرة. وسيواصل هؤلاء تقديم الدعم إلى العراق، حكومة وشعبا، في هذا الوقت العصيب. وإنني على ثقة من أن الشركاء الدوليين، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن وجيران العراق، سيواصلون تقديم الدعم لممثلي الخاص أثناء تنفيذ ولايته.